أثر المتغيرات الاقتصادية الراهنة على الصناعة المصرفية الإسلامية
– مصرف الراجحي بالسعودية نموذجا–

الأستاذ: حميدة مختار
أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
جامعة الجلفة

الطالبة: لطرش مباركة آمة الله
طالبة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
جامعة الجلفة

ملخص

لقد شهد العالم مؤخرا عدة تطورات في الجانب الاقتصادي وخاصة الجانب المصرفي منه، والمصارف الإسلامية كجزء من النظام المصرفي، فقد مستها هذا التغيرات، وبالتالي كان عليها اللحاق بركب هذه المتغيرات المعاصرة والعمل على تهيأتها لتتماشى ووضعيتها الخاصة، المتمثلة في التزامها بالشريعة الإسلامية.

وفي هذه الدراسة قمنا بتناول مجموعة من المتغيرات شكلت في مجملها مستجدات الوضع الاقتصادي، وبما انها كانت عديدة (اتفاقيات بازل، حوكمة الشركات المصرفية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الاندماج المصرفي، خوصصة البنوك، وتوجه البنوك في اعمالها نحو الشمولية....)، قمنا بإسقاط ثلاث متغيرات منها فقط على مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية، حيث قمنا بدراسة مدى التزامه بمحاور اتفاقية بازل لكفاية رأس المال، و مدي تطبيقه لقواعد الحوكمة وكيف كان تأثير هذه الأخيرة على عمله، وأخيرا تناولنا تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومدى مواكبة المصرف لها، ونوعية الخدمات التي يقدمها في إطار التكنولوجيا الحديثة.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، المتغيرات المعاصرة، مصرف الراجحي، اتفاقيات بازل (1 و2)، الحوكمة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

Abstract :

The world has seen some changes, even in economic and particularly banking, and upheavals, and have these by affected was Islamic banking as an integral part of this system; it successfully adapted preserving their peculiarity, which is to respect Islamic law.

We have listed in this study the transformations that have led to changes in the economic field. As they were multiple (Basel Committee, Governance banking companies, telecommunications technology, bank mergers, privatization of banks and the trend toward globalization), three of them caught our attention at Alrajhi Bank.

Therefore, we searched the level of its implementation of the recommendations of the Basel Committee and Governance and the interference of these in its activities and its ability to provide the capital.

Finally, we highlighted the new technology and the ability of the bank to follow them, and apply them as part of its services and its relationship with its customers.

***Keywords**: Islamic bank, Alrajhi Bank, modern economic changes, Basel 1 and 2, governance, telecommunications technology.*

تمهيد:

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تسارعا كبيرا في التغيرات على الساحة المصرفية محليا ودوليا لتتزامن وتتواكب مع تطورات عالمية شملت الجوانب الاقتصادية والسياسية، مما جعل الأنظمة المصرفية في مختلف بلدان العالم تعيد النظر في أنظمتها الداخلية، والاتجاه نحو تكوين كيانات عملاقة تمكن من تعزيز القدرة التنافسية والفوز برهانات المستقبل، وبما أن البنوك الإسلامية تعتبر جزءا من هذا النظام المصرفي، فمن الطبيعي أن تتأثر بكل تلك الظواهر، الأمر الذي يملي عليها ضرورة بناء استراتيجية عمل جديدة تتناسب وتحديات المرحلة القادمة، حتى تتمكن من الحفاظ على المكتسبات التي حققتها والبناء عليها للمستقبل.

وبناء على ماسبق تتناول هذه الدراسة معالجة الاشكالية التالية: **هل تمكنت الصيرفة الاسلامية ومصرف الراجحي على وجه الخصوص من مواكبة المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في المجال المصرفي؟** وسنتناول حل هذه الإشكالية من خلال استعراض اهم هذه التطورات في المجال المصرفي، وسنقوم بتعريف الصيرفة الإسلامية دون التعمق فيها، ثم سندرس أثر هذه المتغيرات على مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية، وهذا خلال الفترة 2010-2014.

أولا المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في المجال المصرفي

1. اتفاقيات بازل

أ. **اتفاقية بازل 1(نسبة كوك)** [1]: لقد كشفت الممارسة لبنوك الدول الصناعية، على ان القروض والاستثمارات التي تباشرها ليست على درجة واحدة من المخاطرة، وفي هذا الإطار بادرت السلطات النقدية في البلدان الصناعية العشر في سنة 1974 بتشكيل لجنة خبراء لتدارس الوضع وتقديم توصيات في سبيل تحقيق استقرار مصرفي ومنافسة عادلة، وفي يوليو 1988 تمت المصادقة على الاتفاق النهائي، وهو ما يعرف حاليا باسم اتفاق بازل 1، وفيما يلي جوانبها الأساسية:

- التركيز على المخاطر الائتمانية؛
- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها؛
- تقسيم دول العالم الى مجموعتين: الأولى متدنية المخاطر، وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE يضاف إلى ذلك دولتان هما سويسرا والمملكة العربية السعودية أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر، وتضم بقية دول العالم؛
- **تحديد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية:** [2]

- ربط احتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن الأنشطة المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته؛
- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين: [3]

رأس المال الأساسي: او الشريحة الاولى وهو يتكون من راس المال المدفوع (أسهم عادية، أسهم ممتازة شهادات الاستثمار) والاحتياطيات المعلنة (باستثناء احتياطيات اعادة التقويم) والارباح المحتجزة.

رأس المال التكميلي: تشمل الاحتياطيات غير المعلنة ويضاف إليها احتياطات مواجهة ديون متعثرة وكذا يضاف الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين وبالإضافة إلى الأوراق المالية. [4]

نسبة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1: **رأس المال (الشريحة الأولى+ الشريحة الثانية)**

≤ 8% ———————————

الأصول والالتزامات مرجحة المخاطر

ب. اتفاقية بازل 2 (نسبة ماكدونا)

لم تخلو اتفاقية بازل 1 من النقائص، لذا جاءت اتفاقية بازل الثانية لتعديلها وفيما يلي أهم ما جاءت به.

رأس المال (الشريحة الأولى+ الشريحة الثانية+ الشريحة الثالثة)

≤ 8%

الأصول والالتزامات مرجحة المخاطر + مقياس المخاطر السوقية × 1,25

فلقد سمحت الاتفاقية بإضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة او الداعمة لأجل لا يقل عن سنتين لمواجهة مخاطر السوق وفي حدود 25% من رأس المال الأساسي، وهوما يعني السماح برفع الحد الأدنى لرأس المال المحتسب في المؤشر، وبالمقابل تم ادراج مقياس مخاطر السوق في احتساب المخاطر التي يتعرض لها البنك، بعدما كانت منحصرة في المخاطر المرتبطة بالأصول والالتزامات. [5]

ت. اتفاقية بازل III

أهم الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III: [6]

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2 %وفق اتفاقية بازل 2؛

– تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 %من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 % وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء؛

– وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) ، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء؛

– رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 %إلى 6%وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال؛

– متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 %حالياً إلى 10.5 %وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك؛

– وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:

– الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب ألا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا؛

– الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب ألا تقل عن 100%؛

– وقد أضاف بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية Leverage Ratio، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.[7]

2. حوكمة الشركات المصرفية ومبادئها.

أ. مفهوم حوكمة المؤسسات المصرفية.

بصفة عامة يمكننا القول إن حوكمة المصارف هي: النظام الذي تتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو بالتالي النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس أموال المساهمين والمستثمرين

المؤسسين.[8]

ب. **تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف وفق لجنة بازل.**

لا يملك من يريد تناول موضوع الحوكمة في المصارف، خاصة من جانب مبادئها، إلا التطرق للتقارير التي أصدرتها لجنة بازل عن تعزيز الحوكمة في المصارف سنة 1998 وسنة1999، والتي أصدرت نسخة معدلة عنهما عام2005، ثم في شهر فيفري سنة2006 أصدرت نسخة جديدة ومحدثة وعلى أساسها فان مبادئ الحوكمة في المصارف تتمثل في :[9]

المبدأ الأول: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدراتهم على الحكم السليم بشأن أعمال المصرف؛

المبدأ الثاني: ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للمصرف وعلى قيمه؛

المبدأ الثالث: ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة؛

المبدأ الرابع: على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياسته؛

المبدأ الخامس: ينبغي على المجلس والإدارة العليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية؛

المبدأ السادس: على المصرف ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة؛

المبدأ السابع: ينبغي إدارة المصرف وفق أسلوب شفاف؛

المبدأ الثامن: ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للمصرف من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

3. البنوك الالكترونية

شهدت الساحة المصرفية خلال العشرية الأخيرة توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية من أبرز مظاهرها انتشار البنوك الالكترونية التي تعد اتجاها حديثا ومختلفا عن التقليدية.

أ. **تعريف البنوك الالكترونية:** ان البنوك الالكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فروع لبنك قائم يقدم خدمات مالية وحسب، بل موقع ماليا وتجاريا وإداريا واستشاريا شاملا، وله وجود مستقل، وعليه فان البنك الالكتروني يشير إلى النظام الذي يسمح للزبون بالوصول إلى حساباته أو أية معلومة يريدها، والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات، يربط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى.[10]

ب. **الخدمات التي تقدمها البنوك الالكترونية** [11]

- **الصيرفة الالكترونية من خلال الصرافات الالكترونية (ATM : Automatic Teller Machine)**

تعتبر الصرافة الآلية آلية لإتمام العمل المصرفي، فهي تعتمد على وجود قنوات (شبكات) للاتصال، تربط فرع البنك بعدة فروع في حالة قيام بخدمة أي عمل من أي بنك، وقد تطور عمل الصرافات الآلية من قيامها بالوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوريا، إلى تقديم الخدمات المتقدمة النقدية، وعمليات صرف المبالغ النقدية فأصبحت تقوم بدفع الفواتير للمؤسسات الخدمية وتسديد الرسوم الحكومية، وهذا بواسطة نظام التبادل الالكتروني للبيانات(EDI: Electronic Data Interchange)

وبظهور البطاقة الذكية، أصبح العميل بإمكانه شحن تلك البطاقة واستخدامها في دفع التزما ته في نقاط دفع محددة.

- **خدمات الصيرفة الالكترونية عبر الهاتف:**

تقدم هذه الخدمة بالاعتماد على شبكة أيضا تربط فروع البنك الواحد، بحيث يقوم العميل بالاتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من المصرف، يتكفل العميل من الوصول إلى البيانات، ويتكفل البنك التأكد من صحة شخصية العميل، وذلك بتوجيه أسئلة له للتأكد من هويته، كسؤال عن حجم العملية التي قام بها أو المبلغ الذي قام بإيداعه.... الخ.

ت. الصيرفة عبر الانترنت:

يطلق على هذا النوع من الخدمات مجموعة من المصلحات، التي تصب في معنى واحد وهي خدمة الزبون ومن بين هذه المصطلحات الخدمة المصرفية من المترل(home BanKing)، والخدمات المصرفية عن بعد(remote Ban King)، والخدمات المصرفية الفورية (On-line BanKing)، والخدمات المصرفية الذاتية (Self-service BanKing)، وأسماء أخرى عديدة حيث الهدف من استعمال الانترنت في المصارف هو إقامة مصرف كامل، يقدم خدماته للعملاء بأقل تكلفة، وهو ما ساعد على تدرج تقبله عند العملاء للوصول إلى البنوك الكترونية، ولذلك يقوم البنك بتقديم هذا النوع من الخدمة إلى شبكة عريضة من الاتصالات داخل البلاد وربطها بالشبكة العالمية، وكما يمثل عامل الأمن الهاجس الأكبر لانتشار هذه الخدمة.

ث. وسائل الدفع الالكترونية

- **بطاقة الائتمان**

بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدرها جهة ما بنك أو شركة استثمار يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه حيث يمكن للحامل تقديم تلك البطاقة للتاجر لتسديد ثمن مشترياته حيث يقوم التاجر بتحصيل تلك القيمة من الجهة المصدرة التي تقوم بدورها باستيفاء تلك المبالغ من الحامل.[12]

ومع ذلك فإننا لا نستطيع وصف بطاقة الائتمان بالنقود، وذلك لأن النقود غير قابلة للرفض أما بطاقات الائتمان فربما قبلها جهة وترفضها أخرى كما أن لها وقتا ومدة تكون سارية المفعول خلالها ثم تنتهي فعاليتها بانتهاء مدة سريانها. [13]

- **النقود الرقمية (الالكترونية) [14]**

النقود الرقمية هي عبارة عن منتجات دفع متنوعة مخصصة للمستهلك تستخدم لدفع المستحقات بطرق الكترونية بدلا من استخدام الطرق التقليدية وبسبب تنوع هذه المنتجات والتطور المستمر لها يصعب تعريفها تعريفا جامعا مانعا متضمنا جميع النظم القانونية والتقنية والاقتصادية للنقود الرقمية بشكل يميزها عن غيرها. [15]

- **الشيكات الالكترونية**

هو المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها والشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة، يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله)، ليعتمده ويقدمه إلى البنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه. [16]

- **التحويل المالي الالكتروني**

يقصد بنظام التحويلات المالية الالكترونية (TFE) مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر المصارف الالكترونية أو مصارف انترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية، ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول، وبفضل تعزيز أنظمة الأمن أصبحت التحويلات المالية الالكترونية تحظى أكثر فأكثر بالمصداقية والأمان لدى المتعاملين، هذا فضلا عما يتيحه هذا النظام من اختصار للزمن ووفر من الجهد والتكلفة ويسر في التعامل فمن خصائص هذا التحويل قابليته للتجزئة (Divisibilité) إذ يمكن توزيع مستند التحويل على أكثر من مستفيد وهو لا يتوفر في الشيك. [17]

ثانيا ماهية الصيرفة الإسلامية

ان هناك اتفاقا بين التعاريف المتعددة للبنوك الاسلامية على كون انها تقوم على أساس قواعد الشريعة الإسلامية، ومبادئها، وعدم تعاملها بالفائدة اخذا وعطاء، وبالشكل الذي تخدم من خلاله اعمالها ونشاطاتها والمتصلة بتجميع الأموال وتوظيفها الفرد والمجتمع، ويتمثل الفرد بالمساهم فيها، والمتعامل معها، وهو الامر الذي يؤكد ارتباط عمل المصارف هذه بالشريعة الإسلامية وأحكامها ومقاصدها، وبما يؤدي الى خدمة المجتمع وأفراده والاقتصاد ككل، وتحقيق التنمية. [18]

ثالثا مصرف الراجحي السعودي أنموذجا

أ. **التعريف بمصرف الراجحي الاسلامي**

1. نبذة عن مصرف الراجحي الإسلامي[19]

بدأ مصرف الراجحي، أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، نشاطه عام 1957م. ويتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 50 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية، وتم افتتاح أول فرع للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957م، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979م

في حي الشميسي.

وقد شهد العام 1978م، دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة وفي عام 1988 تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة، وبما أن المصرف يرتكز إلى مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي، فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يحتذى بها.

يتمتع مصرف الراجحي، ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية، بمركز مالي قوي، وهو يدير أصولا بقيمة 288 مليار ريال سعودي (76.8 مليار دولار أمريكي) كما في 2014/03/31، ويبلغ رأس ماله 16.25 مليار ريال سعودي (4.3 ملار دولار)، ويعمل فيه أكثر من 8400 موظف، ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من 500 فرع، وأكثر من 3600جهاز صراف آلي و28000 أجهزة نقاط البيع، و130 مراكز للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية. [20]

2. فروع مصرف الراجحي الإسلامي [21]

ماليزيا: قام مصرف الراجحي في 5 فبراير 2007 بالافتتاح الرسمي لمصرف الراجحي في ماليزيا ليكون أول مصرف عربي يعمل في جنوب شرق آسيا، وقد بنى المصرف حضورًا قويا بافتتاح 12 فرعًا لتعمل بشكل أولي في كوالالامبور العاصمة، وكلانج فالي، ويوجد حتى الان 20 فرعًا في ماليزيا؛

الكويت: بعد الدخول الناجح في ماليزيا عام 2007، كانت الكويت هي المحطة الدولية الثانية لمصرف الراجحي في سوق المصرفية العالمي؛

الأردن: بدء مصرف الراجحي في الأردن العمل في شهر مارس 2011، بفرعين أحدهما في الشميسي –الفرع الرئيسي–والآخر في شارع غوشة.

ب. واقع تطبيق مصرف الراجحي الاسلامي لمقررات بازل

1. كفاية رأس المال في بنك الراجحي [22]

يهدف مصرف الراجحي إلى تعزيز قيمة استثمارات مساهميه من خلال هيكل مثالي لرأس المال من شأنه حماية مصالح الجهات المستفيدة تحت أقصى الظروف، كما يتيح مجالاً كافياً للنمو، وفي نفس الوقت يكون ملبياً للمتطلبات النظامية، ويحقق عوائد معقولة للمساهمين.

- **رأس المال النظامي:** لتقدير رأس المال النظامي يخضع مصرف الراجحي للاشتراطات التي نصت عليها مؤسسة النقد العربي السعودي وتتطلب هذه الشروط من كل مصرف أو مجموعة مصرفية ما يلي:

أ. حيازة الحد الأدنى من رأس المال المدفوع.

ب. الحفاظ على نسبة مجموع رأس المال النظامي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عند أو أعلى من الحد الأدنى المطلوب و هو 8%. [23]

- **رأس المال المحاسبي** :يستخدم لقياس رأس المال والذي يتمثل في حقوق الملكية وذلك بحسب ما تحدده القواعد المحاسبية، وبالتالي فإن هذا المقياس يتكون بالأساس من إجمالي رأس المال المدفوع، والاحتياطيات المؤهلة، والأرباح المرحلية واحتياطي إعادة التقييم . [24]

- **رأس المال القانوني** :يستخدم لقياس رأس المال المطلوب للمصرف ليكون قادراً على العمل بصورة قانونية، ويتم تحديد الحد الأدنى من رأس المال النظامي من قبل الجهة الإشرافية، ويتضمن غالبا رأس المال الأساسي والأرباح المحتفظ بها. [25]

وبناء عليه فإن مصرف الراجحي ملتزم بتنفيذ اتفاقية بازل 2 وفي هذا الصدد فانه يحتسب نسبة كفاية رأس المال لمخاطر الائتمان(المنهج القياسي)، ومخاطر السوق (المنهج القياسي)، ومخاطر التشغيل (المنهج القياسي)، على أساس الارشادات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي، وسوف يتم استخدام هذا المنهج حتى يقوم المصرف بتطبيق النهج المرتكز على أساس التقييم الداخلي بموجب اتفاقية بازل2، كما يتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي يومياً من قبل إدارة المصرف، وذلك باستخدام المنهجية والمعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأس المال المؤهل مع قائمة المركز المالي الموحدة والتعهدات والالتزامات المحتملة وذلك لإظهار مخاطرها النسبية ، والجدول **رقم 03** يوضح ذلك. [26]

جدول رقم 03: معدل كفاية راس المال في مصرف الراجحي الإسلامي الوحدة: الاف الريالات السعودية

	2013	2014
مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة المخاطر	183.748.863	202.080.035
مخاطر العمليات للموجودات المرجحة المخاطر	23.575.018	23.971.738
مخاطر السوق للموجودات المرجحة المخاطر	346.049	683.906
اجمالي الركيزة الاولى–للموجودات المرجحة المخاطر	207.669.930	226.735.679
راس المال الاساسي	38.404.593	41.896.193
راس المال المساند	2.296.861	2.526.000

اجمالي راس المال الاساسي والمساند	40.701.454	44.422.193
نسبة معدل كفاية راس المال		
الأساسي	%18.49	%18.48
الاساسي والمساند	%19.60	%19.59

مصرف الراجحي، التقرير السنوي 2014، السعودية،2015، ص19.

2. إدارة المخاطر في المصرف [27]

تشمل وظيفة إدارة المخاطر على إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر المشاريع، إدارة المخاطر التشغيلية. وتكون المسؤوليات والمهام المناطة بتلك الإدارات ضمن الإطار والسياسات المقرة من قبل مجلس إدارة المصرف. حيث تقوم مجموعة الائتمان والمخاطر بتقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة من خلال اللجان المعنية والتي تغطي مجالات مخاطر الائتمان، جودة محفظة الأصول، الرقابة الداخلية، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر السمعة والمخاطر القانونية، وتعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية التي تتعرض لها المجموعة.

ج. واقع مصرف الراجحي في ظل حوكمة الشركات المصرفية

لقد قام بنك الراجحي بتبني مبادئ الحوكمة، وسعى جاهدا الى تطبيقها، وفيما يلي سنرى مدى التزام المصرف بهذه المبادئ وكيف كان تأيرها على عمله.

1. مدى تطبيق المصرف لمبادئ الحوكمة:

يعمل المصرف وفقا لأحكام لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيأة السوق المالية، وقد طبقت إدارة المصرف أحكام اللائحة الإلزامية، حيث قام المصرف في عام 2011 بوضع واعتماد سياسة حوكمة خاصة به تراعي متطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيأة سوق المال. وفي سنة 2014 تم اصدار دليل الحوكمة وملحق دليل الحوكمة ولوائح اللجان التابعة للمجلس ولجان الإدارة، كما أنه تم وضع سياسة مستقلة للمصرف تتعلق بتعارض المصالح تم اعتمادها في العام 2012، تطبيقا لقرار هيأة السوق المالية رقم (1-33-2011)، كما أن المصرف مطبق لمبادئ مؤسسة النقد للحوكمة الصادرة في شهر يونيو 2012، والتحديث الأول الصادر في تاريخ 2014/03/23، ومن جهة أخرى فقد وضع المصرف سياسة للعضوية في مجلس الإدارة واعتمدها من الجمعية العامة المنعقدة في 2013/03/4، وصارت موضع التطبيق. [28]

وقد تم اعتماد عدد من السياسات في العام 2014، من أهمها: سياسة قواعد السلوك المهني، سياسة أمن المعلومات، سياسة إدارة الكفاءات والإحلال الوظيفي، سياسة المكافآت والتعويضات، سياسة استمرارية العمل وإدارة الأزمات، دليل سياسة مخاطر الائتمان، دليل سياسة مخاطر السوق، سياسة إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية، سياسة المسؤولية الاجتماعية لمصرف الراجحي، سياسة إدارة التغييرات التقنية، سياسة إدارة تقنية المعلومات، سياسة إدارة مخاطر تقنية المعلومات، سياسة الإحلال الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة، وهيكلة أمانة مجلس الإدارة، التعديلات على الهيكل التنظيمي للمصرف.

وتم اعتماد جدول تفويض الصلاحيات الذي بناءً عليه تم تحديد الصلاحيات المفوضة إلى الإدارة التنفيذية وخطوات اتخاذ القرار، وقد تم توزيع هذا الجدول على كافة المجموعات بالمصرف للعمل به، كما أن الإدارة التنفيذية تعكف على تطبيق خطة المصرف الاستراتيجية واستراتيجية الموارد البشرية وإدارة المخاطر والتعامل مع الشكاوى بما يكفل حماية مصالح العملاء والمصرف على حد سواء.

- **هيأة الرقابة الشرعية في المصرف:**

التزاما من المصرف بتوافق أعماله مع أحكام الشريعة الاسلامية فقد أنشأ منذ تأسيسه هيئة شرعية لضمان خضوع أعمال المصرف لموافقتها ورقابتها وقد راجعت الهيئة العديد من أعمال المصرف وأصدرت القرارات اللازمة بشأنها. [29]

2. تأثير الحوكمة على عمل المصرف:

وسندرس هذا التأثير من خلال متابعة تطور أعمال المصرف خلال الخمس سنوات السابقة والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 05: ملخص نتائج أعمال مصرف الراجحي لخمس سنوات الماضية (بآلاف الريالات السعودية)

	2014	2013	2012	2011	2010
إجمالي الموجودات	307,711,555	279,870,685	267,382,562	220,731,085	184,840,910
صافي التمويل والاستثمارات	248,489,583	226,386,283	212,484,007	179,115,784	148,311,549
إجمالي المطلوبات	265,815,361	241,372,970	230,913,825	187,242,355	154,523,121
إجمالي حقوق الملكية	41,896,194	38,497,715	36,468,737	33,488,730	30,317,789
ودائع العملاء	256,077,047	231,589,113	221,394,638	177,732,952	143,064,037
صافي الأرباح	6,836,172	7,437,987	7,884,706	7,378,268	6,770,829
ربح السهم	4.21	4.58	5,26	4.92	4.51

المصدر: مصرف الراجحي، التقرير السنوي عن العام المالي 2014، ص 7

يمكن من خلال الجدول استخراج ما يلي:

شكل رقم 02: تطور ودائع العملاء خلال الفترة (2010–2014) الوحدة: مليار ريال سعودي

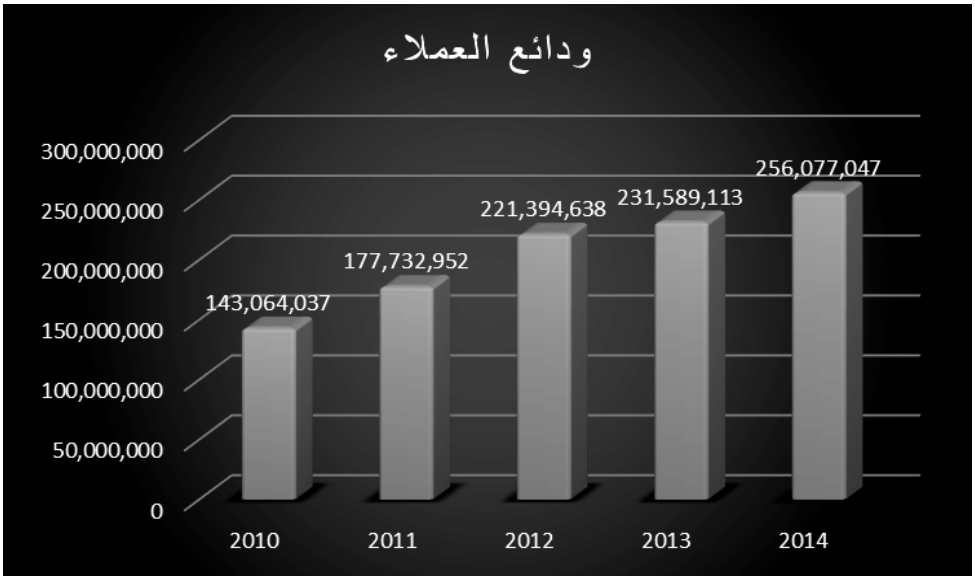

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

ان تطبيق الحوكمة في مصرف الراجحي كان له أثر كبير على عمل المصرف حيث نلاحظ من الشكل رقم 02 زيادة في ودائع العملاء من 143 مليار ريال سنة 2010، الى 256 مليار ريال سنة 2014، أي تقريبا بنسبة 79% وهي نسبة معتبرة حيث تدل على زيادة ثقة العملاء في البنك وهذا ما يوضح مدى التزام البنك بقواعد الحوكمة وأثرها على الإفصاح والشفافية في عمل البنك، وكذا الرقابة الفعالة عليه.

شكل رقم 03: تطور صافي التمويل والاستثمارات خلال نفس الفترة الوحدة: مليار ريال سعودي

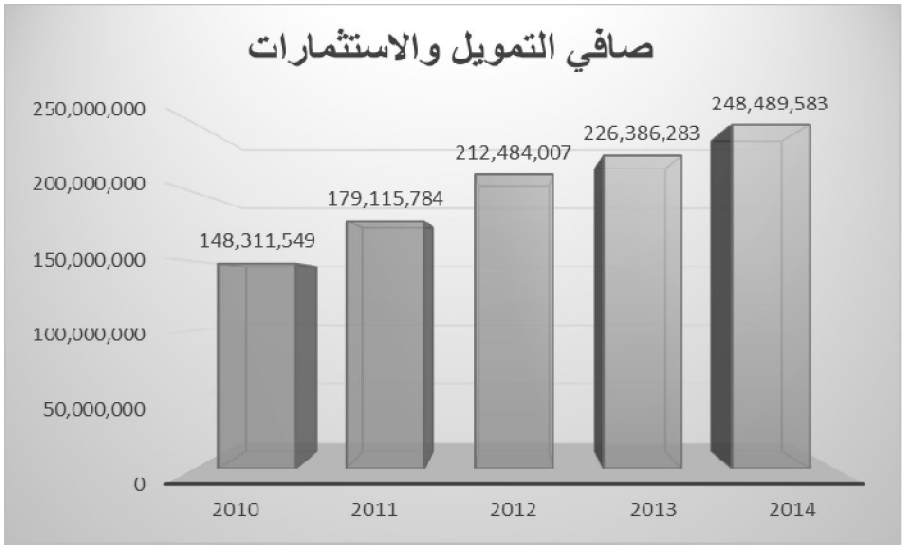

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

نلاحظ من الشكل رقم 03 الزيادة الواضحة في صافي التمويل والاستثمار، اذ تقدر الزيادة تقريبا ب 100 مليار ريال خلال الخمس سنوات السابقة، أي بنسبة 65% تقريبا، نستنتج من هذا ان المصرف نجحت في جذب

الاستثمارات وتمويلها، يرجع هذا الى الإدارة الرشيدة في منح التسهيلات وغيرها من الخدمات للعملاء، والتي كان للحوكمة دور كبير فيها.

د. واقع الصيرفة الالكترونية في مصرف الراجحي

يعتبر مصرف الراجحي من أوائل المصارف المبادرة إلى مسايرة تكنولوجيا الاتصالات الحديثة واستخدام مخرجاتها في تسريع العمل المصرفي، وتوفير خدمات للعملاء أكثر تميزاً وتلبي تطلعاتهم. [30]

1. سياسة المصرف في التركيز على العميل:

يعمل المصرف على تطوير البرامج والمشاريع المصرفية مع التركيز على توفير أحدث الخدمات الإلكترونية والمنتجات الاستثمارية، بهدف توفير خدمات مصرفية واستثمارية مبتكرة، لا سيما الأعمال المصرفية الإلكترونية. وقد حقق مصرف الراجحي الريادة من خلال توفير قنوات إلكترونية جديدة تلبي احتياجات العملاء وتطلعاتهم، وتوفر جهودهم ووقتهم في نفس الوقت. وقد عمل المصرف أيضاً في عدد من المشاريع الحكومية الإلكترونية بالتعاون مع العديد من الجهات الرسمية. [31]

2. الخدمات التي يقدمها المصرف:

- **المباشر للأفراد:** [32]

المباشر للأفراد هي خدمة المصرفية عبر الانترنت والتي تمكن من القيام بمعظم العمليات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان، وفي غاية السهولة والأمان.

- هاتف الراجحي (الهاتف المصرفي): [33]

تمكن خدمة هاتف الراجحي (الهاتف المصرفي) العميل من إنجاز معظم عملياته المصرفية في أي وقت ومن أي مكان، ومن خلال الرقم الموحد.

- **التنبيهات الفورية (اشعار)** [34] وتحتوي هذه الخدمة على:

خدمة إشعار الراجحي [35]

خدمة إشعار الراجحي هي خدمة مجانيّة متاحة لجميع عملاء مصرف الراجحي عبر الرسائل القصيرة SMS التي تُبقي العميل على علم دائم بجميع الحركات المالية المنفذة من سحب وإيداع على حسابه الجاري.

- صراف الراجحي [36]

تعد شبكة الصراف الآلي لمصرف الراجحي الأكبر في المملكة، وبانتشار أكثر من 3,600 جهاز صراف آلي في جميع إنحاء المملكة يمكن للعميل الاطمئنان أنه يستطيع سحب النقد وإجراء معظم عملياته المصرفية في أي وقت ومن أي مكان.

- نقاط البيع [37]

خدمة نقاط البيع، هي نظام تحويل المبالغ إلكترونياً، إذ تمكن العميل من شراء السلع بواسطة بطاقة الصرف الآلي الخاصة به.

يقوم النظام بتحويل المبلغ المطلوب من حساب العميل في أي بنك إلى التاجر طالما حسابه وحساب التاجر معاً ضمن الشبكة السعودية للمدفوعاتSPAN ، وشبكة ماستركارد وفيزا.

- **خدمات سداد** [38]

توفر خدمة سداد نظام مركزي لخدمات سداد الفواتير يتمتع بالثقة والمرونة، من خلال توفير الربط الإلكتروني بين المصارف ومصدري الفواتير، بحيث يمنح القدرة على دفع الفواتير والمدفوعات عن طريق مختلف القنوات المصرفية وفي أي وقت.

- **كشف الحساب الالكتروني** [39]

كشف الحساب الالكتروني هو نسخة مطابقة لكشف الحساب المفصل والذي يطبع من الفرع. علما بان لغة كشف الحساب ستكون بناء على اللغة المفضلة المختارة عند فتح الحساب.

- الفرع الآلي (e-branch) [40]

يعتبر الفرع الآلي الجديد خطوة جديدة في انجازات المصرف على صعيد تنوع الخدمات المصرفية المقدمة لقطاع الأفراد، وقناة إلكترونية جديدة تساعد على نقل تعاملات العملاء الاعتيادية الى فرع آلي مبتكر،

تتمثل خدماته في:

- **الصراف التفاعلي ITM**:

جهاز مبتكر مزود بتقنية الفيديو، يمكنك من إجراء معظم المعاملات والخدمات المصرفية عبر التواصل المباشر بالصوت والصورة من غير الحاجة الى زيارة المصرف، مما يتيح للعميل فرصة انجاز العديد من المعاملات المصرفية خارج ساعات العمل الرسمية.

- **جهاز الخدمة الذاتية Kiosk**

تعتبر أجهزة الخدمة الذاتية (KIOSK) أحد الحلول المصرفية المتقدمة والتي تتيح مجموعة من الخدمات الغير نقدية عبر استخدام الشاشة والقوائم المتاحة في الجهاز، ولا يستدعي وجود موظف لإجراء الخدمة أو للإشراف على تقديمها .

- **الأجهزة اللوحية الالكترونية**

تعتبر هذه الأجهزة أحدث التقنيات الإلكترونية في مجال التفاعل مع العميل، والتي تتيح مجموعة من الخدمات المصرفية على منصات لوحية سهلة الاستخدام وتشمل امكانية التقديم على منتجات مصرفية متنوعة كالمنتجات التمويلية والبطاقات وغيرها .

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا الى النتائج التالية:

- تتعرض البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك لمجموعة من المخاطر المصرفية، وتتزايد حدة هذه المخاطر على البنوك الإسلامية نظرا لالتزامها بقواعد الشريعة الإسلامية؛
- ان بنك الراجحي قد تمكن من الالتزام باتفاقيات بازل الأولى والثانية، وخاصة فيما يتعلق بجانب كفاية رأس المال، حيث أن نسبة كفاية رأس المال فيه تفوق النسبة المحددة دوليا؛
- الحوكمة في المصارف الاسلامية هي تنظيمات وتطبيقات وممارسات سليمة تطبقها المصارف الإسلامية لتحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم والسندات والعاملين في المصارف لإثبات حقوقهم والتأكد من كفاءة تطبيق الإجراءات التشغيلية بمعزل عن المصالح الشخصية، ولقد تم الاتفاق من جانب الدول الإسلامية على إيجاد وإنشاء معايير في مجلس الخدمات المالية الإسلامية في دولة ماليزيا الإسلامية تسمى معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية للمصرفية الإسلامية؛
- ان تاثير الحوكمة المصرفية على عمل مصرف الراجحي كان إيجابيا وهذا ما لاحظناه من خلال تحليلنا لودائع البنك وحجم الاستثمار والتمويل فيه؛
- ان عملية تبني التكنولوجيا تأتي انسجاما مع استراتيجية تحديث البنية التحتية، وخاصة بما يواكب التقدم في تكنولوجيا المعلومات التي تنتهجها المصارف الإسلامية، مما يعزز تقديم منتجات وخدمات عصرية وحديثة للعملاء، كتلك التي يقدمها مصرف الراجحي الذي اثبت بجدارة انه قادر على اللحاق بركب التكنولوجيات الحديث.

ومن الاستعراض السابق، ان تجربة المصارف الإسلامية، رغم النجاح الذي حققته، مازالت بحاجة الى مزيد من التفهم لخصوصية منهجها، وادراكا للطبيعة التنموية لهذا المنهج، وفتح آفاق أرحب لتطبيقاتها، لكي تكون أقدر على القيام بدورها الطبيعي في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الوجه المأمول، من خلال استقطابها لموارد وطاقات جديدة.

التوصيات:

- أهمية تأهيل وتحصين العمل المصرفي الإسلامي، وتعميقه بغرض خلق بيئة فقهية مصرفية لدى العاملين بالمصارف، بما يتناسب مع متطلبات التقنية والتشريعات الحديثة؛
- تحسين إطار كفاية رأس المال في ظل بازل 3؛
- التأكيد على أهمية الصناعة المصرفية الإسلامية، التي قد أصبحت صناعة مالية راسخة متطورة على

الصعيدين الدولي والعربي، ولها مكانتها البارزة، ودورها القيادي في تحقيق النمو المصرفي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، رغم قصر عمر التجربة المصرفية الإسلامية؛

- التأكيد على أهمية إعادة بلورة القطاع المصرفي الإسلامي في الاتجاهات التي تكفل تحول المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية لتكون قادرة على المبادأة وتوقع احتياجات العملاء، وأكثر تنافسية، وأكثر تطبيقا للمعايير المالية والمحاسبية الإسلامية المتعارف عليها إقليميا وعالميا، وأيضا أكر استيعابا للتطورات التكنولوجية الحديثة؛

- إن آفاق الصناعة المصرفية الإسلامية رحبة جدا، خاصة إذا أدت ثلاث جهات معنية الأدوار المنوط بها وهي: أجهزة الرقابة والإشراف، والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، والمنظمات المساندة والداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال:

  - الحاجة إلى تشريعات ونظم مستقاة من الشريعة الإسلامية لمختلف أنواع الاستثمارات؛
  - الحاجة الى تدريب وإعادة تأهيل الموارد البشرية، لضمان قيام إدارة مصرفية ذات كفاءة متطورة ومتجددة؛

- من الضروري والأساسي تجميع وحشد الجهود الرسمية والخاصة لتكثيف الحملات الإعلامية، لنشر المفاهيم الصحيحة لأساليب الصيرفة الإسلامية على الصعيد العالمي، مع ضرورة اهتمام المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية بتطوير النظم الداخلية، وآليات التعامل داخلها، ومع الجهات المرتبطة بها.

الهوامش:

1. رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)**، ط 1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع قسنطينة، الجزائر، 2008، ص ص 219-220.
2. سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص ص 288-289.
3. رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 221.
4. رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 221.
5. رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 223.
6. رحال فاطمة، نادية بلورغي، **واقع وأفاق تطبيق البنوك الاسلامية لمقررات بازل 3 مصرف الراجحي الاسلامي نموذجا**، ص ص 1-3، المصدر:
www.kantakji.com/media/175470/المقالة-كاملةdocx ، تاريخ المعاينة 2015/02/15، 16:20.
7. رحال فاطمة، نادية بلورغي، مرجع سبق ذكره، ص 3.
8. جوناثان تشاركهام، **إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، مركز المشروعات الدولية الخاصة**،2005، ص9، المصدر: http://www.cipe.org/topic، تاريخ المعاينة 2015/03/16، 11:30.
9. عبد الرزاق حبار، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 07، 2009، ص ص 86-87.
10. مجموعة عرب للقانون، أبحاث ودراسات واوراق عمل قانونية، **البنوك الالكترونية**، المصدر: WWW.ARABLAW.ORG/e-banking، تاريخ المعاينة: 2015/3/21، 16:39.
11. ناظم الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، **الصيرفة الالكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 39-75.
12. جلال عايدة الشورة، **وسائل الدفع الالكتروني**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 22.
13. نفس المرجع، ص 32.
14. نادر عبد العزيز شافي، **المصارف والنقود الالكترونية**، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007، ص 93.
15. نادر عبد العزيز شافي، مرجع سبق ذكره، ص 93.
16. رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 156.
17. نفس المرجع، ص 156.
18. فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، ط1، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، 2006، ص 92.
19. الموقع الالكتروني لمصرف الراجحي، **نبذة عنا**، http://www.alrajhibank.com.sa/ar/about-us/pages/default.aspx، تاريخ المعاينة: 2015/03/26، 14:57.
20. الموقع الالكتروني لمصرف الراجحي، **نبذة عنا**، مرجع سبق ذكره.
21. مصرف الر اجحي، **المؤسسات المالية**، http://www.alrajhibank.com.sa/ar/business/Documents/FI-inside.pdf، تاريخ المعاينة: 2015/03/26، 17:20.
22. مصرف الراجحي، **التقرير السنوي 2013**، ص 106، http://www.alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/documents/annual-report-2013.pdf، تاريخ المعاينة 2015/03/26، 18:15.
23. شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، **إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2014 و2013**، ص 71، http://content.argaam.com.s3-eu-west-1.amazonaws.com/87939202-